سياسة المجلس النرويجي للاجئين حول الإدماج والنوع الاجتماعي

المستوى 1 – السياسة

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

معلومات حول الوثيقة

العنوان	**سياسة الإدماج والنوع الاجتماعي**
النوع	**المستوى 1**
الشخص الذي صادق على الوثيقة	**يان إيجلاند، الأمين العام**
المالك	**جير أولاف، نائب الأمين العام**
المُعدّ	**إيما أفريفا-تشي، رئيسة قسم التنوع والإنصاف والإدماج العالمي** **دلفين برون، أخصائية عالمية في شؤون التنوع الاجتماعي والإدماج**
النطاق	**عالمي**
المستندات ذات الصلة	**سياسة الاستجابة الخاصة بالمجلس النرويجي للاجئين** **المعايير الدنيا للبرمجة الآمنة والشاملة** **سياسة التعبير عن الرأي** **سياسة الصون** **مدونة قواعد السلوك** **سياسة التفاعل المجتمعي والمساءلة (CEA)** **سياسة الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية**
التاريخ	**تموز/ يوليو 2025**
تاريخ المراجعة	**---**
الاصدار	**1**

1 مقدمة

1.1 ما هو السبب وراء اهتمام المجلس النرويجي للاجئين بالإدماج والنوع الاجتماعي

يُدرك المجلس النرويجي للاجئين (NRC) أنّ النوع الاجتماعي والتنوع يلعبان دوراً حاسماً في فهم أسباب الأزمات الإنسانية وآثارها.

عندما يُضطر شخص ما إلى النزوح، فإنّ جنسه وسنّه وعرقه وإثنيته ووضعه الاجتماعي والاقتصادي والقانوني وميوله الجنسية ودينه وإعاقته وغيرها من الخصائص يمكن أن تؤثّر بشكل كبير على احتياجاته وقدراته وكذلك على المخاطر التي يتعرض لها. وغالباً ما تتفاقم أوجه عدم المساواة والمُعوقات الهيكلية الموجودة أساساً خلال الأزمات الإنسانية. في المقابل، يمكن أن توفر الأزمات أيضاً فرصاً للتغيير الإيجابي والتمكين وهامشاً أكبر من المساواة.

لهذا السبب نضمن مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع في عملنا ونحرص على دمجهما في جميع تدخلاتنا، لنحسّن من جودة خدماتنا الإنسانية وفعاليتها، ونتخذ خطوات لضمان عدم استبعاد الفئات الأكثر حاجة من برامجنا، ونُصمّم استجاباتنا لتلبية مختلف الاحتياجات والأولويات.

إنّ تعزيز السلامة والكرامة والإدماج من شأنه أن يقلّل من مخاطر التسبّب في أضرار غير مقصودة ويساعد على حماية الأفراد، لا سيما الفتيات والنساء. ويمكّننا من المشاركة بشكل أفضل في المجتمعات التي نعمل معها ونخدمها. يقترن ذلك بضمان أن تعكس قوتنا العاملة وثقافتنا المؤسسية النوع الاجتماعي والتنوع للمجتمعات التي نعمل معها. لذلك فإنّ مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع ليست فقط الصواب الذي يتوجب علينا القيام به، بل أيضاً النهج الفعّال لعملياتنا.

تحدّد هذه السياسة التزام المجلس النرويجي للاجئين بتعزيز الإدماج والمساواة بين الجنسين في كل جانب من جوانب عملنا.

1.2الغاية والنطاق

تتمثل الغاية من هذه السياسة في تحديد التزامات المجلس النرويجي للاجئين تجاه تعميم مبادئ الإدماج والمساواة بين الجنسين في حوكمتنا وسياساتنا وبرامجنا وشراكاتنا وعملياتنا التشغيلية وثقافتنا المؤسسية. توضّح هذه السياسة ما يلي:

- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتزامنا بمبدأي الإدماج والمساواة بين الجنسين
- التزاماتنا بمبدأي الإدماج والمساواة بين الجنسين في كل ما نقوم به وفي هويتنا

للاطلاع على تعريفات المُصطلحات الرئيسية، يرجى الرجوع إلى الملحق. للحصول على إرشادات حول كيفية تنفيذ السياسة، يرجى الاطلاع على المتطلبات الدنيا للإدماج والنوع الاجتماعي.

تستند هذه السياسة إلى الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس النرويجي للاجئين من أجل ضمان الجودة والمساءلة في جميع استجاباتنا[1]، والتي تتوافق مع المعايير والمبادئ المقبولة دولياً بشأن المساواة وحقوق المرأة وعدم التمييز التي يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني[2] الالتزام بها. وتدمج سياسة المجلس النرويجي للاجئين بشأن النوع الاجتماعي لعام 2007 وتحلّ محلّها.

هذه السياسة عبارة عن وثيقة تنظيمية من المستوى 1. وهذا يعني أنها وثيقة إلزامية. وتنطبق عالميًا على المجلس النروجي للاجئين ومنشآته بما في ذلك الهيئات القانونية وغير القانونية، مثل برنامج نوركاب NORCAP. ولا يمكن الخروج عنها أو تعديلها ما لم يتعارض تطبيقها مع القانون الوطني في بلد يعمل فيه المجلس النرويجي للاجئين[3].

2. المبادئ التوجيهية

يتبنّى المجلس النرويجي للاجئين المبادئ التوجيهية التالية:

2.1. تراعي استجابات المجلس النرويجي للاجئين المساواة بين الجنسين والهويات المتعددة

تتخذ عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء أشكالاً مختلفة. في جميع البلدان التي نعمل فيها، نلاحظ مظاهر مختلفة للتمييز القائم على النوع الاجتماعي والتوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين النازحين من النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الشخصية الجندرية غير الثنائية.

تتقاطع قضايا عدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى من التمييز. يؤثر النوع الاجتماعي والسن وطبقات أخرى من خصائص الناس وهويتهم على الدور الذي يلعبونه في المجتمع وكيف يتأثرون بالنزوح، سواء كانوا صبيًا صغيرًا لدية إعاقة، أو فتاة مراهقة لاجئة، أو رجلًا من أقلية عرقية، أو امرأة مسنّة من طبقة اجتماعية فقيرة.

على الرغم من أنّ مهمة المجلس النرويجي للاجئين وسياسة الاستجابة التي يتّبعها لا تضع المنظمة في موقع المتخصّص في برامج النوع الاجتماعي أو الإدماج، فإنّنا مع ذلك نتحمل مسؤولية ضمان أن تكون هذه

---

[1] وهي تشمل العمل على البرمجة الآمنة والدامجة، وسياسة الحماية، وسياسة الاستجابة، واستراتيجيات الكفاءات الأساسية 2022-2026، ومبادرات أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والإدماج، نُفذت ضمن إطار كفاءاتنا الأساسية. إنّ مصطلح البرمجة الآمنة والدامجة هو المصطلح الذي يستخدمه المجلس النرويجي للاجئين للإشارة إلى دمج الحماية والنوع الاجتماعي والسن والتنوع في العمل الإنساني. وقد وضع المجلس النرويجي للاجئين المعايير الدنيا للبرمجة الآمنة والدامجة، بما في ذلك معيار 2أ الذي يركّز بشكل خاص على مبدأ الإدماج.

[2] تشمل مبادئ حقوق الإنسان: العالمية وعدم القابلية للتصرف، وعدم القابلية للتجزئة، والمشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون، والشفافية، والمساواة وعدم التمييز. وتشمل المعايير المعترف بها دولياً: المعايير الإنسانية الأساسية، والدليل الخاص بالنوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للعمل الإنساني (2018)، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني (2019)، وغيرها. ويتماشى المجلس النرويجي للاجئين (NRC) مع أطر حقوق الإنسان والمبادئ المعترف بها عالمياً، بما في ذلك: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (ديفاو)، وسياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة.

[3] يمتثل المجلس النرويجي للاجئين لجميع القوانين والأنظمة والمعايير الدولية ذات الصلة بالتنوع والإنصاف والإدماج، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر. قوانين مكافحة التمييز ومبادئ حقوق الإنسان. وقد تفرض الخصوصيات الثقافية والقوانين الوطنية وحساسية قضايا التنوع بعض القيود على عمل المجلس النرويجي للاجئين.

فعلى سبيل المثال، قد يتعذر على المجلس النرويجي للاجئين في بعض البلدان توظيف جنسيات معينة بسبب السياق التشغيلي والأمني. ومع ذلك، سيواصل المجلس النرويجي للاجئين دائماً العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج إلى أقصى حد ممكن.

الاعتبارات في صميم عملنا. يجب أن يتمتع الأشخاص من خلفيات متنوعة بنفس الحقوق والفرص والحماية خلال الأزمات الإنسانية.

نؤمن أنّه، مع احترامنا وتقديرنا للسياق الثقافي للنوع الاجتماعي والتنوع، هناك دائماً طريقة لدمج اعتبارات في برامجنا وهيكليتنا، واتخاذ خطوات لإحداث تغيير إيجابي طويل الأمد. إنّ توفير فرص تعليم متساوية للفتيات وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات المتعلقة ببرامجنا يساهم في تمكينهم وتعزيز المساواة.

2.2. يسترشد المجلس النرويجي للاجئين بالمبادئ الإنسانية ومبدأ" تجنّب إلحاق الضرر".

عادة ما يكون للنساء والفتيات والأقليات وغيرها من الفئات المهمّشة إمكانية للوصول محدود إلى الموارد، ويكنّ أكثر عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) وأشكال أخرى من الإساءة. كما يمكن أن يكون الرجال والفتيان عرضة للخطر أيضاً، كتعرّضهم للعنف أو عدم قدرتهم على الارتقاء إلى ما يفهمونه على أنه دورهم الاقتصادي والاجتماعي كرجال.

ندرك وجود اختلالات في ميزان القوى ونسعى إلى تجنّب تعزيز عدم المساواة أو تهميش المجموعات المتنوعة.

ونعمل على ضمان ألا تتسبب أفعالنا في أضرار غير مقصودة أو تفاقم المخاطر. نأخذ اعتبارات الصون في الاعتبار في جميع أنشطتنا ونقوم بتكييف برامجنا بشكل استباقي للتأكد من سلامتها.

نطبّق المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد على كافة مناهجنا وأنظمتنا وعملياتنا، بما في ذلك عملنا في مجال الإدماج والنوع الاجتماعي، وتركيزنا على توفير الوصول العادل إلى الخدمات.

2.3. يعزّز المجلس النرويجي للاجئين الاحترام والانتماء في مكان العمل

قد تحول الحواجز المادية والاجتماعية والثقافية دون تمكّن المجلس النرويجي للاجئين من استقطاب مجموعة متنوعة من المتقدمين للعمل. كما قد تعيق هذه الحواجز مشاركة الموظفين على نحو متكافئ في المنظمة وتمثيلهم على بالتساوي في جميع المستويات. لهذا السبب يحرص المجلس النرويجي للاجئين على أن تتبنى جميع ممارساتنا وسياساتنا في الموارد البشرية منظور المساواة بين الجنسين والإدماج.

يعتمد المجلس النرويجي للاجئين مبدأ الإدماج والمساواة بين الجنسين من خلال مدونة قواعد السلوك والقيم الأساسية المتمثلة في الالتزام، والابتكار، والإدماج، والمساءلة، وهي التي توجه السلوك المتوقع من كل موظف وطريقة أدائه لعمله.

نُقدّر وجهات النظر المتنوعة والخبرات والخلفيات المختلفة، ونسعى بشكل فعّال إلى دمج هذه العوامل في عمليات صنع القرار، بما يساهم في وضع سياسات وممارسات تعزز العدالة وتكافؤ الفرص.

ويعمل المجلس النرويجي للاجئين على بناء ثقافة عمل إيجابية ودامجة، يشعر فيها جميع الموظفين بأنهم محل تقدير، ومُمكَّنون، ومدعومون، وآمنون، ولديهم إحساس بالانتماء. إن الإدماج يعزز بيئة تُحتضن فيها وجهات النظر المختلفة والتجارب والهويات المتنوعة.

3. التزاماتنا

الالتزام 1: تستند جميع برامج المجلس النرويجي للاجئين إلى فهم راسخ لقضايا النوع الاجتماعي والتنوع

تستند برامج المجلس النرويجي للاجئين إلى احتياجات الأشخاص الذين نخدمهم، مع إيلاء الاهتمام لأصوات أولئك الأكثر عرضة للاستبعاد. يسهم تحديد الفروق بين الجنسين وفهم تأثير الديناميات السلطوية على الأشخاص المختلفين، حسب السن أو الإعاقة أو عوامل الأخرى، في إزالة الحواجز التي تعيق وصول الناس إلى المساعدات الإنسانية.

نضع الاحتياجات المتعددة للأفراد في صميم استجابتنا. لتحقيق ذلك، يجمع المجلس النرويجي للاجئين المعلومات والبيانات المفصّلة حسب الجنس وحالة النزوح، وعند الإمكان بحسب السن وعوامل التنوع الأخرى. يتيح ذلك توجيه المساعدات إلى الأكثر حاجة، ومراقبة الوصول والمشاركة والسلامة.

الالتزام 2: ينفّذ المجلس النرويجي للاجئين برامج إنسانية تعزز المساواة بين الجنسين وتدعم الإدماج

تراعي جميع برامجنا حساسيات النوع الاجتماعي والإدماج، وتهدف إلى الاستجابة لاحتياجات بالنوع الاجتماعي[4]، ومعالجة الحواجز أمام المشاركة المتساوية وتجنّب إلحاق الضرر. كما تأخذ في الاعتبار أوجه عدم المساواة داخل الأسرة والمجتمع، وتسعى لتلبية الاحتياجات والقدرات والأولويات المميزة لجميع الأجناس بجميع تنوعاتها. نضمن مشاركة الأشخاص الذين نتعامل معهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وندعمهم في إيجاد حلول طويلة الأمد.

من خلال تطبيق المعايير الدنيا للبرمجة الآمنة والشاملة، نضمن السلامة، وندعم الكرامة، ونوفر الوصول الفعّال والعادل إلى الخدمات، مع تكييف برامجنا لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة، وتقديم التسهيلات[5] المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة حيثما أمكن.

نحرص تخفيف مخاطر الصون والحماية ومعالجتها من خلال نهج يركّز على الناجين، ويضع حقوقهم واحتياجاتهم وكرامتهم في صميم إجراءاتنا.

---

[4] يستخدم المجلس النرويجي للاجئين منهجية استمرارية المساواة بين الجنسين الصادرة عن منظمة CARE International لتقييم مستوى دمج النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات. وتمتد هذه الاستمرارية من التدخلات التي تتجاهل الفوارق بين الجنسين وقد تعزز الصور النمطية السلبية (تدخلات غير متساوية بين الجنسين أو غافلة عن النوع الاجتماعي)، وصولاً إلى الأنشطة التي تعترف بالفوارق بين الجنسين (تراعي النوع الاجتماعي) وتراعي هذه الفوارق (مستجيبة للنوع الاجتماعي).

أما التدخلات التي تعمل على تغيير المفاهيم الجنسانية فهي التي تعالج بنشاط الأسباب الجذرية لعدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. ومن الأمثلة على تدخلات المجلس النرويجي للاجئين التي تعمل على تغيير المفاهيم الجنسانية، تلك التي تدعم حقوق السكن والأراضي والممتلكات للنساء النازحات، أو التي تعزز تعليم الفتيات.

[5] تشير التسهيلات المعقولة إلى وجوب قيام الأفراد أو المؤسسات بتعديل إجراءاتهم أو خدماتهم عند الحاجة، بهدف منع تحميل الأشخاص ذوي الإعاقة أعباء غير عادلة وضمان تمكّنهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل على قدم المساواة مع الآخرين. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المبادئ التوجيهية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني

بالإضافة إلى ذلك، إنّنا نسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للمعايير والممارسات غير المتكافئة بين الجنسين في مجالات خبرتنا المتخصصة. كما ندعم مبادرات حماية الأطفال ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، عندما تكون جزءاً من جهود أوسع لحماية المدنيين.

من خلال تكليف خبراء NORCAP[6]، ندعم العمل المتخصص في مجالي النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز قدرات العاملين في المجال الإنساني. ونحرص على أن تظل المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على رأس الأولويات في الأزمات الإنسانية.

كما نستثمر في بناء القدرات والتعلم في مجال إدماج النوع الاجتماعي والسن والإعاقة، لضمان فهم جميع الموظفين لهذه الالتزامات وتطبيقها.

الالتزام 3: يلتزم المجلس النرويجي للاجئين ببناء قوة عاملة متنوعة وثقافة مؤسسية دامجة وآمنة ومنصفة تعكس وتحترم المجتمعات التي نخدمها.

نحن ملتزمون ببناء قوة عاملة متنوعة ودامجة تعكس المجتمعات التي نخدمها، وتعمل على تعزيز ثقافة يشعر فيها جميع الأفراد بالاحترام والتقدير والتمكين. نشجع فرص العمل العادلة، وندعم تنقل الموظفين، ونعمل باستمرار على مراقبة تركيبة قوتنا العاملة لتعزيز التمثيل على جميع المستويات.

تستند ثقافتنا الدامجة إلى الكرامة والسلامة والانتماء، حيث لا يمكن التسامح[7] مع أي شكل من أشكال التمييز، وتُتبنى وجهات نظر متنوعة بشكل فعّال. مكان عملنا هو بيئة يشعر فيها كل فرد—بغض النظر عن هويته الجندرية أو خلفيته أو خبراته الحياتية—بالأمان والاحترام والتمكين.

من خلال الوصول إلى القيادة المسؤولة والممارسات الدامجة وتحمل المسؤولية المشتركة بين جميع الموظفين، نسعى إلى تفكيك أوجه عدم المساواة المُمَنهجة، ودعم رفاهية الموظفين، وضمان تمكّن الجميع من المساهمة الكاملة في رسالة المجلس النرويجي للاجئين.

كما نلتزم بتقدير وجهات النظر المتنوعة، ومعالجة أوجه عدم المساواة الممنهجة بشكل فعّال، وتسليط الضوء على المعرفة والخبرات الحياتية والممارسات للأفراد والمجتمعات الذين تم استبعادهم تاريخياً من المشاركة في صياغة وقيادة أنظمة المساعدات العالمية.

الالتزام 4: يُعمم المجلس النرويجي للاجئين (NRC) مبادئ الإدماج والمساواة بين الجنسين في جميع أعماله وشراكاته وسياساته واستراتيجياته.

يراعي المجلس النرويجي للاجئين قضايا النوع الاجتماعي والاندماج في جميع مجالات عمله. ويشمل ذلك عملياتنا التشغيلية – على سبيل المثال، من خلال تعميم قضايا النوع الاجتماعي والادماج في نهجنا المتعلق بالسلامة والأمن، وإدارة المخاطر، والصون.

استناداً إلى موقعنا كمنظمة رائدة في مجال النزوح، نضمن سماع أصوات المجتمعات المهمشة. تُسهم هذه الأصوات في توجيه مقارباتنا عبر جهودنا في جمع التبرعات والمناصرة. نسعى لضمان أن تكون جميع استراتيجياتنا وسياساتنا واتصالاتنا دامجة للنوع الاجتماعي والتنوع، مع تجنب التحيزات والصور النمطية والمعايير الضارة.

---

[6] يقدم برنامج نوركاب خبرات متخصصة لتعزيز استجابات الشركاء. ويضم فريقًا من الخبراء المتخصصين يهدف تحديدًا إلى معالجة قضايا النوع الاجتماعي والحماية، مع مراعاة التنوع، على مستوى البرامج أو المؤسسات. ويشمل ذلك برامج GenCap وPSEACap وProCap.

[7] يلتزم المجلس النرويجي للاجئين NRC بضمان عدم تعرض أي موظف أو خبير أو مستشار أو عامل أو متدرب أو متقدم للتمييز - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - بسبب نوعه الاجتماعي أو عرقه (بما في ذلك اللون والجنسية والأصل العرقي والقبلي) أو إعاقته أو سنّه أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي أو ميوله الجنسية أو الطبقة الاجتماعية أو هويته الجنسية أو التعبير عنها أو دينه أو روحانيته أو معتقده أو حالة الشراكة الزوجية أو المدنية أو الحمل أو الأمومة أو الاختلاف العصبي أو أي قدرات أو هويات أو خصائص أخرى.

عند الاقتضاء، يسعى المجلس النرويجي للاجئين إلى إقامة شراكات عادلة وتعاونية، تستند إلى الأولويات المحلية، مع المنظمات الحقوقية، وخاصة جمعيات حقوق المرأة.

تؤخذ اعتبارات النوع الاجتماعي والإدماج في جميع برامجنا ومشاريعنا مع شركائنا. كما نسعى لتبادل القدرات مع شركائنا حول أهمية وملاءمة المساواة بين الجنسين والإدماج، ومعالجة قضايا مثل التحيز غير الواعي، والكفاءة الثقافية، والقيادة الدامجة، ومبدأ "عدم إلحاق الضرر". وندعم قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على أخذ النوع الاجتماعي والإدماج في الاعتبار في استجابتهم من خلال تكليف خبراء برنامج نوركاب.

ملحق التعريفات

التنوع	يشير هذا المصطلح إلى مجموعة كاملة من الخلفيات والهويات الاجتماعية المختلفة التي تشكّل السكان والتي تنعكس في منظمتنا. يتعلق الأمر بالاعتراف بالاختلافات الفردية وقبولها والاحتفاء بها وإيجاد القوة فيها، مثل النوع الاجتماعي والسن والجنسية والعرق والإثنية والقدرة والتنوع العصبي والتوجه الجنسي والهويات والتعبيرات الجنسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعتقدات الدينية أو السياسية والأيديولوجيات الأخرى.
الإعاقة	"يشمل الأشخاص ذوو الإعاقة أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد، والتي قد تجعل من الصعب عليهم، عند تفاعلهم مع مختلف العوائق، المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين."[8]
المساواة	المساواة هي عملية معالجة أوجه عدم المساواة واختلالات التوازن في السلطة القائمة؛ وتهدف إلى تصحيح التميز الذي حدث في الماضي وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق نتائج متساوية للجميع، وضمان الإنصاف والعدالة في توزيع المزايا والمسؤوليات. على سبيل المثال، تعني المساواة بين الجنسين أنّ الموظفين من الإناث والذكور يتمتعون بنفس الفرص الوظيفية، أو أنّ الأشخاص من جميع الأجناس يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على المساعدة، بناءً على احتياجاتهم الخاصة. ويعني اتخاذ القرارات بشكل منصف معاملة الجميع بإنصاف مع مراعاة التفاوتات القائمة على أساس العرق والجنس وعوامل أخرى ومحاولة التصدي لها.
النوع الاجتماعي	بناء اجتماعي تم تشكيله من خلال الممارسات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تحدد أدوار النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص غير الثنائيين، فضلاً عن التعريفات الاجتماعية لما يعنيه أن تكون ذكراً أو أنثى. يتم تعليم أدوار الجنسين وتعلمها واستيعابها. وهي تختلف بين الثقافات وداخلها ويمكن أن تتغير بمرور الوقت (بما في ذلك على مدار حياة الفرد). غالبًا ما يحدد النوع الاجتماعي الواجبات والمسؤوليات المتوقعة من الأشخاص في مراحل مختلفة من حياتهم، ويضع بعض العوائق التي قد يواجهونها أو الفرص والامتيازات التي قد يتمتعون بها طوال حياتهم.[9] يمكن للتوقعات الاجتماعية والهيكلية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أن تؤثر بشدة على الدور الاجتماعي للشخص وسلطته وحقوقه وإمكانية وصوله إلى الموارد والتحكم فيها.
المساواة بين الجنسين	أن يتمتع جميع الأنواع الاجتماعية - النساء والرجال والفتيات والفتيان والأفراد غير الثنائيين - بحقوق وفرص وموارد متساوية. وهذا لا يعني أن جميع الأفراد متماثلون، بل أن حقوقهم وفرصهم في الحياة لا ينبغي أن تكون مقيدة بسبب نوعهم الاجتماعي أو الجنس الذي تم تحديده لهم عند الولادة.
التعبير عن الهوية الجنسية	الطريقة التي يعبّر بها الناس عن نوعهم الاجتماعي علناً من خلال جوانب معينة مثل الملابس والمكياج والشعر ولغة الجسد والصوت.
تعميم النوع الاجتماعي	تعميم النوع الاجتماعي هو مصطلح مختصر يعني أن تأثير جميع السياسات والبرامج على النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص غير الثنائيين يجب أن يؤخذ في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل دورة البرنامج، من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم. في حالات الأزمات، يتيح تعميم النوع الاجتماعي منذ البداية فهمًا أكثر دقة للوضع. وهو يمكّننا من تلبية الاحتياجات والأولويات المختلفة للسكان بطريقة أكثر استهدافًا، بناءً على كيفية تأثر النساء والفتيات والفتيان والرجال والأشخاص غير الثنائيين. ويضمن الاعتراف بجميع الأشخاص المتضررين. كما يدعم تصميم استجابات أكثر ملاءمة وفعالية. تعميم النوع الاجتماعي هو استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين.
برامج تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب لها وتساهم في إحداث التغيير	تعترف البرامج المراعية للنوع الاجتماعي بالاختلافات والتفاوتات الجنسانية القائمة، وتهدف إلى تجنّب إلحاق الضرر وضمان مشاركة النساء والفتيات والرجال والفتيان والأنواع الاجتماعية الأخرى والاستفادة على قدم المساواة. ومع ذلك، فهي لا تسعى صراحة إلى تحدي الأعراف والهيكليات أو الفوارق في السلطة بين الجنسين في البرامج والعمليات والنتائج. إن الاستجابة للنوع الاجتماعي تتجاوز مجرد الاعتراف بالاختلافات بين الجنسين. فهي

[8] اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 1.

[9] منظمة العمل ضد الجوع (ACF)، سياسة المساواة بين الجنسين، ص. 15، 2021.

	تنطوي على إزالة الحواجز التي قد تمنع المشاركة المتساوية أو التقدم على أساس النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تهدف البرامج التي تعمل على تغيير المفاهيم الجنسانية إلى معالجة الأسباب الجذرية للمعايير والعلاقات الجنسانية غير العادلة، من أجل تعزيز المساواة.
البرامج الدامجة والمراعية للإدماج	تتناول البرامج المراعية للإدماج أوجه عدم المساواة القائمة على الخلفيات الاجتماعية والهويات والأدوار وعلاقات القوة، مع التركيز على المساواة في الوصول إلى الخدمات. وهي تراعي العوائق التي قد تواجهها المجموعات المختلفة، والعوامل المساعدة التي تتيح لها الحصول على مزايا متساوية، وتكييف خدماتنا وتكييفها مع الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (من جميع الانواع الاجتماعية والأعمار). على المدى الطويل، يهدف الإدماج إلى تسهيل الوصول إلى الفرص والحقوق للجميع من خلال معالجة الاستبعاد والوصم والتمييز والحدّ منها وإنهائها. الإدماج داخل منظمتنا يعني وجود ثقافة تساعد موظفينا وتدعمهم، وحيث يشعر الجميع بالانتماء على الرغم من اختلافاتنا في الثقافات والهويات والخبرات.
مجتمع +LGBTQIA	المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأصحاب الميول الجنسية المغايرة وحاملي صفات الجنسين. (يستخدم مصطلح " مجتمع +LGBTQIA" للإشارة إلى نهج شامل لجميع الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسية المتنوعة). قد يفضل الأشخاص من مجتمع +LGBTQIAمصطلحات أخرى لتعريف أنفسهم. كما أن المصطلح البديل SOGIESC (الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنسي والخصائص الجنسية) يستخدم بشكل متزايد.
التنوع العصبي	يشير مصطلح التنوع العصبي إلى أساليب التفكير البديلة مثل عسر القراءة، واضطراب التنسيق التنموي (DCD أو عسر الحركة التطوري)، وعسر الحساب، والتوحد، واضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه. وبدلاً من تصنيف الأشخاص بناءً على العجز أو الاضطراب، يقدم هذا المصطلح رؤية متوازنة لقدرات الفرد الفريدة وتحدياته.
غير ثنائي	"يشير إلى مجموعة من الهويات الجنسية التي ليست ذكورية أو أنثوية حصريًا، أي الهويات التي تقع خارج ثنائية الجنس. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة الجنس الثالث، أو عديمي الجنس، أو ثنائيي الجنس، أو متحولي الجنس."[10]

[10] أوكسفام، دليل اللغة الدامجة، ص. 60، 2024.